**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة محمد خيضر بسكرة**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**

**محاضرات مقياس النظام الاقتصادي الدولي**

**محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية**

**المحاضرة الر ابعة " الو اقع الاقتصادي الدولي الراهن "**

**تمهيد:**

يعتبر الاقتصاد الدولي في الوقت الراهن معقد الى حد كبير خاصة ان التحولات التي عرفها و لا يزال يعرفها هذا النظام غير ثابتة تتميز بالديناميكية و تداخل العوامل السياسية و الاقتصادية و الأمنية و الإعلامية حتى في توجيه الاقتصاد الحالي كما ان الازمات التي عرفها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بينت مدى هشاشة هذه الأنظمة كما جاءت جائحة كورونا لتبين نوعا اخر من الاقتصاديات التي تقوم على القيم الالكترونية و الافتراضية بدل من الواقعية .

**مؤشرات اقتصادية عامة:**

من خلال التقرير السنوي الذي نشره صندوق النقد الدولي في نهاية 2022 يمكننا ان نستشف واقع الاقتصاد الدولي الراهن وجاء في التقرير ما يلي:

***'التضخم وعدم اليقين يشهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤا واسعا فاقت حدته التوقعات، مع تجاوز معدلات التضخم مستوياتها المسجلة خلال عدة عقود سابقة. وتنوء الآفاق بأعباء ثقيلة من جراء أزمة تكلفة المعيشة، وتشديد الأوضاع المالية في معظم المناطق، والغزو الروسي لأوكرانيا، واستمرار جائحة كوفيد-19. وتشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من 6,0% في عام 2021 إلى 3,2% في عام 2022 ثم 2,7% في عام 2023، فيما يمثل أضعف أنماط النمو على الإطلاق منذ عام 2001 باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحرجة من جائحة كوفيد-19. وحسب التنبؤات، سيرتفع التضخم العالمي من 4,7% في 2021 إلى 8,8% في 2022 ليتراجع لاحقا إلى 6,5% في 2023 و4,1% في 2024. وعلى السياسة النقدية أن تواصل العمل على استعادة استقرار الأسعار، مع توجيه سياسة المالية العامة نحو تخفيف***

***الضغوط الناجمة عن تكلفة المعيشة، على أن يظل موقفها متشددا بدرجة كافية اتساقا مع السياسة النقدية. ويمكن أن يكون للإصلاحات الهيكلية دورإضافي في دعم الكفاح ضد التضخم من خلال تحسين الإنتاجية والحد من نقص الإمدادات، بينما يمثل التعاون متعدد الأطراف أداة ضرورية لتسريع مسار التحول إلى الطاقة الخضراء والحيلولة دون التشرذم."***
(الدولي، 2022)

من خلال ما سبق سنتناول واقع الاقتصاد الدولي عبر النقاط التالية:

**أولا: التضخم**

يعتبر التضخم من بين المشكلات التي تواجه العالم حاليا و من الضروري ان نعرف ما هو التضخم قبل التطرق الى تأثيره على الاقتصاد العالمي و الوطني يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية ما (الافندي، 2020، صفحة 16) ، و التضخم بسبب التأثيرات التي تنتج عن هذه الظاهرة خاصة انها تؤدي الى تراجع معدلات النمو و زيادة البطالة و تذبذب مؤشرات الاستثمار و الادخار و الاستهلاك و حسب مؤشرات صندوق النقد الدولي للسنة 2022 نجد ان التضخم لهذه السنة بلغ 808 بالمئة و هو مؤشر كبير و عرف تصاعدا مقارنة بسنة 2021 اين كان النصف أي في حدود 4 بالمئة و هذا بسبب الحرب الروسية الاكرانية و تباطؤ الاقتصاد العالمي رغم ان نفس الصندوق يتوقع تراجع نسبه التضخم الا ان المؤشرات الحالية مع استمرار الحرب الروسية الاكرانية متواصلة لا يمكن ذلك.

و يمكن ان نلاحظ ارتفاع العديد من أسعار المواد الغذائية عالميا و ليست في المنطقة العربية و هذا بسبب الاختلالات الموجودة في مسار عمليات التصنيع المختلفة.

**ثانيا: تباطؤ النمو**

يعرف الاقتصاد العالمي تراجعا في عمليات النمو بشكل عام و هذا راجع الى سببين و هما جائحة كورونا و الحرب الروسية الاكرانية و بهذا الاقتصاديات العالمية تأثرت بشكل واسع خاصة الدول المرتبطة بالجانب الروسي و الصيني و هذا يعود الى العقوبات الاقتصادية التي تفرض على روسيا و من يدعمها و ما افرزته جائحة كورونا أيضا من ركود شبه كلي من توقف قطاع الخدمات و الطيران و السياحة و توقف المصانع خاصة في الصين و تحديدا في 6 اشهر من سنة 2020 و هذا ما أدى الى توقع نسبة نمو ضعيفة 2.7 بالمئة سنة 2023 و كان قبل 3.7 بالمئة (الدولي، 2022) و لكن هناك بعض الدول التي تعرف ارتفاعا في نسب النمو و هذه حالات خاصة منها بعض الدول في افريقيا و من بينها الجزائر التي يتوقع ان يرتفع معدل النمو لسنة 2023 الى 4 بالمئة و هذا

بسبب الاستثمارات العمومية في قطاعات متعددة من بينها السكن و الزراعة و الأكثر يتوقع عموما تراجع نسب نمو دوليا للأسباب سابقة الذكر.

**ثالثا: التنافس الدولي**

من خلال المؤشرات الاقتصادية الدولية نجد ان التنافس الدولي سمة ثابتة عبر الزمن منذ ما قبل 1945 الى يومنا هذا الا ان بروز قوى اقتصادية صاعدة مثل الصين و الهند و البرازيل الى جانب بعض الدول الأخرى كماليزيا و اندونيسيا و رواندا و حتى الجزائر تبين ان التنافس في قطاعات مختلفة يحتم على البحث عن فضاءات اقتصادية جديدة هذا بالنسبة للقوى الاقتصادية الكبرى كالصين و فرنسا و الولايات المتحدة الامريكية لكن التنافس بالنسبة للقوى الصاعدة فهي تبحث عن قيم تنافسية مقبولة تحقق بها النمو المطلوب داخليا و ليس التنافس الكبير على المجالات الاقتصادية الواسعة و بالتالي التنافس الدولي يتجه الى بناء سياسات تعاونية متشابكة اكثر يعزز المصلحة بعيدا عن الاطروحات التقليدية التكتلية .

من جانب اخر نجد ان للتنافس وجها اخر حسب صندوق النقد الدولي اين واصلت الولايات المتحدة رفع التعريفات الجمركية على واردات صينية معينة واتخذت الصين إجراءات انتقامية برفع التعريفات الجمركية على مجموعة فرعية من وارداتها من الولايات المتحدة. وأمكن تجنب حدوث مزيد من التصاعد بعد انعقاد قمة مجموعة العشرين في جوان 2019. وكانت سلاسل عرض التكنولوجيا العالمية مهددة في ظل العقوبات المحتملة من الولايات المتحدة (الدولي، 2022) و بالتالي التنافس يؤثر على التقدم و التطور الصناعي و التجاري العالمي في ظل الصراع على الطاقة.